مقابله فالحامل عليه محض التقليد انتهى ما اردت نقله
من فتاوى السيد عمر بحروفه قال ابن الجمال في رسالته
في التقليد عقب نقله مختصرا ما نصه وهذا يقال مثل
ذلك في القاضي اذا كان ممن ذكر فيجوز له القضاء
بترجيح من اراد ملم يشترط عليه هو اليه القضاء بترجيح
معين منهما عند تعارض الترجيح وينبغي ان يقال
مثل تعارض الترجيحين مثل تعارض المنقولين تعارضهما في
المفتي فيجوز العمل بالافتاء بترجيح كل وقد يشمله
الافتاء المذكور ويؤيد الافتاء المذكور ما في فتاوى
العلامة ابن حجر من جواز الافتاء بمذهب الغير او نحوه
ونسبه الى الائمة القائل به وتعليله بان الافتاء في العصر
المتاخرة انما سبيله النقل والرواية لانقطاع الاجتهاد
فما امر مراتبه من هذه رتبته كما صرح به غير واحد
فلا فرق بين ان ينقل الحكم عن امامه وغيره انتهى ما اردت
نقله من فتح المجيد في احكام التقليد لان الحال الا نضار
للمكي وقد رايت نقلا عن العلامة السيد عبد الرحمن بن
عبد الله الفقيه العلوي في آخر حواشي طرة ايله ولذا

اختلف

اختلف ابن حجر والرملي وغيرهما من اتباعهما فالقادر
على النظر والترجيح يلزمه
واما غيره فيأخذ بالكثرة الا ان توافر حجون الى اصل
واحد ويخير بين المتقاربين كابن حجر والرملي خصوصا
في العمل كما حرره السيد عمر بن عبد الرحيم البصري
في فتوى والله اعلم انتهى فتامل قوله وغيرهما من اتباعهما
الى آخره وذكر على سبيل التمثيل المتقاربين ابن حجر والرملي
وكيف لا يجوز الافتاء بكلام شيخ الاسلام زكريا وهو
امام المذهب وشيخ مشايخ الاسلام كابن حجر والرملي
والخطيب الشربيني وغيرهم ممن لا يحصى كثرة وهذا ابن
حجر يقول في حاشيته على فتح المعين ان شيخ الاسلام
زكريا الجل محققي مشايخنا وان افضلاء قد رجحت
على كثير فيه حتى بلغت من التحرير ما لم يبلغه غيرها فرجوع
ذلك من حاشية ابن حجر المذكورة ومن جملة ما قاله
فيها ولقد رايته حين ابتدات في اصل هذا الشرح
وقد شرع عامة التي تعرفها من رايه والتي ياتيها
فعلمت ان الله يا تحقيق به ويسر كثيرا من المهمات

Copyright © King Saud University